

من

تساب (١٨٥) حدود الاحتمال ! (\*)

الطريق!

القدرة على تحمل المكاره لها فى جميع الأحوال حدود .. حتى الصبر،  
رأينا أم كلثوم تتغنى من نظم الشاعر : " للصبر حدود " .. فألى أى حد  
يتحمل العاقل الصبور خسائر النفس أو خسائر المال ؟

يتحمل العاقل خسائر النفس ومن فى حكمها إذا كانت قضاءً وقدرًا ولم  
يكن لديه فرصة لتفاديها بمعونة المال أو ما فى حكمه كالجاه والسلطة .  
ولا يتحملها إذا كانت تجعل بقاءه غير ممكن أو غير محتمل !

أما الخسائر التى تقع على الغير خلاف النفس ومن فى حكمها، فهى  
قابلة للتحمل ولو كان فى الإمكان تفاديها ببذل مال يؤثر الشخص الاحتفاظ  
به فى حسابهِ للنفع والخسارة !

على أنه لا توجد صعوبة عادة إذا كان المسئول يتولى زعامة أو  
رياسة أو قيادة تعطيه على نحو ما سلطة التصرف فى حياة أو سلامة  
تابعيه .. فى زمن السلم أو فى زمن الحرب . واستعمال هذه السلطة رهن  
بمعقوليته فى ظروف استعماله .

بيد أن التقدير الشخصى لاستعمال السلطة يكون فسيحاً جداً لدى  
صاحب السلطة المطلقة .. وكثيراً ما يؤدي إلى نتائج شديدة التباين . رأينا  
الإمبراطور اليابانى هيروهيتو يتحمل الخسائر الهائلة العسكرية والبحرية  
والجوية والاقتصادية والمدنية التى تكبدتها بلاده فى الحرب العالمية

(\*) المال ٢٠٠٨/١٢/٣١

الثانية، لكنه لم يتحمل الخسائر التي نزلت بهيروشيما ونجازاكي من القنابل الذرية التي أسقطتها الولايات المتحدة الأمريكية، وتصور إمكان تكرارها مع العجز عن منعها أو الرد عليها فكف عن الحرب لأنه رأى الاستمرار فيها جالبا - بلا جدوى - للفتنة الشامل !

وتحمل هتلر بإصرار وعناد تراجع وتدمير جيوشه واحتلال بلاده بعد تدميرها وتعطيل مرافقها ومواردها وتشريد أهلها، إلى أن بات لا يجد من يطيعه ويموت من أجله فقتل نفسه وعشيقته !

هذان مثلان حديثان فريدان لاستعمال السلطة العليا سلطاتها في التصرف في حياة الناس، وكيف أمكن أن تتوقف هذه السلطة العليا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وكيف استرسلت في عنادها حتى بعد أن فقدت كل شيء ففقدت نفسها !

أما خسارة المال، فلاحتمالها عند العاقل حد يتوقف عنده عن الاسترسال في المسعى الخاسر .. وهو حد لا صعوبة في الاهتداء إليه بفضل الخبرة والامتثال للحس المشترك . بيد أنه لا حد لاحتمال خسارة المال لدى المصاب بداء المقامرة .. تراه لا يكف عن الخسارة أملاً في التعويض والربح .. بل يسعى للاقتراض حتى لا يكف عن المقامرة رغم خسارته لكل ماله ورغم ضياع ائتمانه في محيطه وانقطاع حيله في الحصول على المال من الغير !

أما الخسارة في المال العام، فتتميز بأن المال العام لا يتحمل خسارته مالكة ذاته، فهو شخصية اعتبارية معنوية، وإنما يتحملها القائمون عليه إن كانت هناك مسؤولية بالعمد أو بالإهمال .. فإن انتفت المسؤولية الجنائية، فإن الخسارة لا تمس رواتب هؤلاء أو مقرراتهم .. وغالباً ما يموت هذا المال العام الضائع وتموت المطالبة به بمرور الزمن وإمواجه ضمن حساب من الحسابات العامة كعجز يظهر في الحساب الختامي لتطوى صفحة المال العام الضائع، استعوز أم لم يستعوز .. فلا تزال

الميزانيات تكبر وتتضخم وتتوارى فيها الخسائر إن لم تصبها خسائر  
جديدة دون أن يتوقف هذا النزيف ما دام القائمون على أموره لا تصيبهم  
الخسارة في أنفسهم. أو مالهم أو رواتبهم وأجورهم ومكافآتهم وبدلاتهم ..  
من أجل ذلك غلظت القوانين عقوباتها على اختلاس الأموال الغامضة أو  
الاستيلاء عليها أو الإضرار بها وإهدارها، فإن قصرت السلطات في  
ملاحقة التعدي والمتعدين عليه، صار نهياً مباحاً لكل ناهش يبتلع منه ما  
يشاء متى شاء !!